دور قرار فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص في ترقية فرع تأمينات الأشخاص بالجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2011-2020

The role of the segregation of people's insurance and damage insurance in promoting the Algerian life insurance market - an analytical study for the period 2011-2020

علمي حسيبة

ALMI HASSIBA

دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التأمينات.

مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة علي لونيسي –البليدة 2

hassibalmi@gmail.com

h.almi@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/08 تاريخ القبول: 2023/05/31 **تاريخ النشر:** 30/ 2023/06

ملخص:

سعت السلطات الجزائرية للنهوض بفرع تأمينات الأشخاص من خلال تطبيق قرار فصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص بموجب القانون 04/06 المعدل والمتمم للقانون 07/95 والمتعلق بالتأمينات، والذي لم يدخل حيز التطبيق إلا سنة 2011. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية لدراسة وتحليل مساهمة تطبيق قرار فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص في ترقية سوق تأمينات الأشخاص بالجزائر، في الفترة (2011-2020).

توصلت هذه الدراسة إلى أن الأثر كان واضحا في زيادة عدد شركات تأمينات الأشخاص والتي وصلت إلى 8 شركات بين عمومية وخاصة ومختلطة وتعاونيات؛ ووجود ثبات في المنتجات التي تقدمها هذه الشركات، أما عن حصة هذا الفرع لم تتجاوز 11% من حجم الإنتاج الكلي لقطاع التأمين، وهذا ما يبين أن النتائج لا ترقى للمستوى المطلوب.

كلمات مفتاحية: تأمينات الأشخاص، قرار الفصل، شركات التأمين، منتجات تأمينية.

تصنيف JEL : G41, G22,G7

Abstract:

The aim of this research paper to study and analyze the contribution of implementing a decision Separating damage insurances and life insurances in the promotion of the life insurance market in Algeria, in the period (2011-2020).

This study concluded that the effect was clear in increasing the number of life's insurance companies, which reached 8 public, private, mixed and cooperative companies; And the presence of stability in the products offered by these companies, as for the share of this branch did not exceed 11% of the total production volume of the insurance sector, and this shows that the results do not live up to the required level.

Keywords: life insurance; the decision of segregation; insurance companies; insurance products.

Jel Classification Codes: G41, G22, G7

المؤلف المرسل: علمي حسيبة، الإيميل: hassibalmi@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر فرع تأمينات الأشخاص جد مهم باعتباره يعتمد على الرسملة وطول فترة عقوده، مما يسمح بالشركات التأمين إلى الحصول على أموال ضخمة عند الاكتتاب، لذلك نجد أن نسبة الاكتتاب العالمي في فروع تأمينات الأشخاص تفوق تأمينات الأضرار، على عكس الجزائر أين يعاني هذا الفرع انخفاضا في حجم الاكتتاب، لذلك سعت السلطات المعنية في الجزائر بمجموعة من الإصلاحات المتواصلة من أجل النهوض بهذا الفرع تحديدا، أهمها قرار فصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص بموجب القانون 04/06 المعدل والمتمم للقانون 07/95 والمتعلق بالتأمينات، والذي لم يدخل حيز التطبيق إلا في سنة 2011.

إن مرور أكثر من عقد على تطبيق قرار فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار، والذي كان مطلبا ضروريا في الجزائر من أجل الاهتمام وتطوير منتجات تأمينات الأشخاص، أصبح من ضروري تقييم النتائج المحققة لأثر هذا القرار على فرع تأمينات الأشخاص.

بناء على ما سبق، تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة متمثلة في سؤال الموالي:

ما مدى مساهمة قرارفصل تأمينات الأضرارعن تأمينات الأشخاص في ترقية فرع تأمينات الأشخاص؟

وللإجابة على التساؤل السابق تم الاعتماد على **المنهج التحليلي الوصفي**، كما تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: مدخل لتأمينات الأشخاص ومضمون قرار فصله عن تأمينات الأضرار.

المحور الثاني: واقع سوق التأمين الجزائري وتطوره ما بعد قرار الفصل.

المحور الثالث: تحليل وتقييم نتائج قرار الفصل على سوق تأمينات الأشخاص للفترة (2011-2020).

2. مدخل لتأمينات الأشخاص ومضمون قرارفصله عن تأمينات الأضرار.

1.2 مفهوم تأمينات الأشخاص:

تختص التأمينات على الأشخاص بضمان الأفراد من الأخطار التي تمسهم في أبدانهم، مثل الأمراض والجروح التي تصيب الجسد، والأخطار التي تمس حياتهم، وهذا خلال فترة زمنية محددة في عقد التأمين، وهي تقتصر فقط على ما له علاقة بحياة الإنسان، بمعنى أن موضوعه متمحور حو المؤمن له، والغرض منه حمايته من الأخطار التي قد تهدده في وجوده، أو صحته أو سلامة أعضائه أو قدرته على العمل (كأخطار الموت والمرض والحوادث والعجز عن العمل). ومن أهم المنتجات التأمينية المقدمة نجد التأمين ضد الحوادث الجسمانية، والتأمين على الحياة والوفاة، والتأمين الجماعي، وهذا التأمين هو تجاري مسير من قبل شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الأشخاص (سواء كانت شركات مساهمة أو تعاضديات، شركات عامة أو خاصة أو مختلطة)، على عكس سوق التأمين الإجباري الحكومي المسير من قبل صناديق التأمين الاجتماعي. (دبوزين، 2017، الصفحات 114-118)

وقد عرف المشرع الجزائري التأمين على الأشخاص في المادة 60 من الأمر 95/07 المؤرخ في 25/01/ 1995 المتعلق بالتأمينات. على أنه: "اتفاقية احتياط بين المؤمن له والمؤمن، ويلتزم المؤمن بموجبها بأن يدفع للمكتتب أو للمستفيد المعين مبلغا محددا، رأسمالا كان أو ريعا، في حالة تحقق الحادث أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد. ويلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه. (علمي، 2020، الصفحات 7-8)

2.2 تقسمات تأمينات الأشخاص:

تنقسم تأمينات الأشخاص إلى تأمين على الحياة والتأمين من الحوادث والإصابات الجسمانية ومن المرض؛ ويمكن توضيح أنواع التغطيات المقدمة في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): تقسيمات تأمينات الأشخاص.

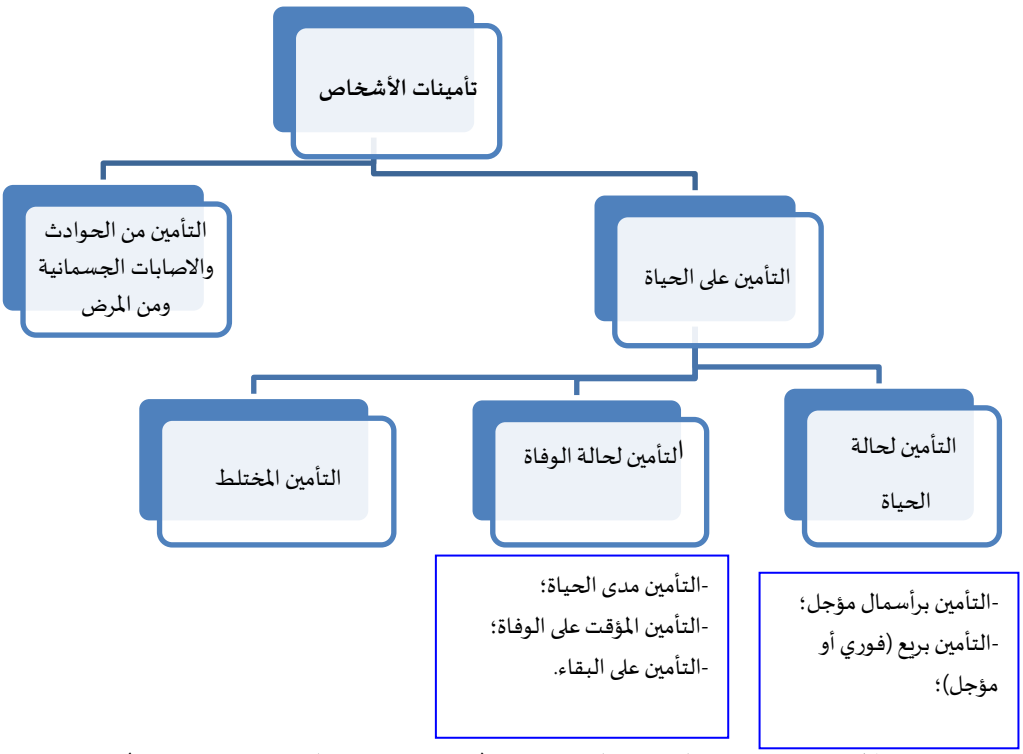

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (دبوزين، 2017، الصفحات 120-124)

2.3 مضمون قرارفصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار:

من أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار؛ وانطلاقا من سنة 2011 دخل قانون الفصل حيز التنفيذ، إذ لم تعد شركات التأمين على الأضرار قادرة على التعاقد فيما يتعلق بتأمينات الأشخاص،حيث تمت تصفية شركات تأمين على الأضرار من عقود تأمينات الأشخاص ضمن ظروف وشروط جيدة لصالح شركات تأمين الأشخاص المعتمدة وفقا لأحكام المادة 229 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون 04/06 والذي ينص: "على أن شركات التأمين على الأضرار تنقل كل أو جزء من محفظتها من العقود المتعلقة بتأمينات الأشخاص والتزاماتها لشركة أو أكثر من شركات تأمين الأشخاص المعتمدة، ومع الحفاظ على إمكانية إدارة الملف التي منحت في البداية لشركات التأمين الأضرار، حتى انقراض آثار العقود مع نقل المزيد من الملفات إلى الشركات الجديدة للتأمين الأشخاص المرخص لهم". أما في يتعلق بتسويق المنتجات ذات الصلة من قبل الشركات المنشأة حديثا لم يستغرق وقتا طويلا قبل أن تكون هناك شبكات التوزيع الخاصة بها، وذلك عن طريق اللجوء إلى الوكالات المباشرة للشركات التي نقلت المحفظة أو في نقلها للفترة الانتقالية حتى 31 ديسمبر 2012. (لبوزي، 2018، صفحة 36)

4.2المنتجات تأمينات الأشخاص:

تقدم شركات التأمين الجزائرية أنواع التأمين التالية المتعلقة بفروع تأمينات الأشخاص:

- التأمين ضد الحوادث الجسمانية؛
- التأمين ضد المرض؛
- تأمين المساعدة؛
- الرسملة؛
- تأمين الحياة- وفاة؛
- التأمين الادخار أو الاحتياط الجماعي. (موساوي، 2016، الصفحات 134-142)

5.2 خصائص شركات التأمين على الأشخاص في الجزائر:

بعد قرار فصل تأمينات الأشخاص عن الأضرار أصبح رأسمالها أكبر من أو يساوي 1 مليار دج إبتداءا من 2011، في حالة ما إذا كانت شركة مساهمة و 600 مليون دج في حالة ما إذا كانت تعاضدية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): الحد الأدنى لرأسمال الاجتماعي لشركات التأمين. الوحدة:مليار دج

نوع شركة التأمين	الحد الأدنى لرأسمال الاجتماعي
الشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسملة.	1
الشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.	2
الشركات ذات الأسهم التي تمارس حصريا عمليات إعادة التأمين.	5
التعاضديات التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسملة.	0.6
التعاضديات التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.

3. و اقع سوق التأمين الجزائري وتطوره ما بعد قرار الفصل.

1.3 أهم الأحداث خلال الفترة (2011-2021):

يمكن سرد أهم الأحداث التي شهدتها الفترة (2011-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول (02): أهم الأحداث والقوانين الصادرة خلال الفترة 2011-2021.

التاريخ	نوع	المضمون
جانفي 2011	قرار	وفي إطار قانون المالية التكميلي شركات التأمين و/أو إعادة التأمين تمارس نشاط التأمين بشكل عادي ملزمة بإرسال كشف خاص بجميع وثائق التأمين المصدرة على مستوى وكالاتها لإدارة الضرائب.
2011/03/13	قرار	تنفيذ قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار، فألزم جميع شركات التأمين الناشطة بالجزائر بإنشاء شركات موازية للشركة الأم أو شركات فرعية تختص بتأمينات الأشخاص، في أجل حدد بـ5 سنوات ابتداء من2006/03/13 إلى2011/03/13، وهي مطالبة بإعادة هيكلة تنظيمها بما يتوافق والقانون الجديد، لكن طالبت شركات التأمين وزارة المالية بتمديد المدة إلى غاية 30جوان لمنح فترة إضافية لها وتمكينها من الفصل، إلى جانب رفع رأسمالها الأدنى، وبدءا من هذا الأجل منعت وزارة المالية الشركات التي لم تتمكن من استحداث فروع لتأمينات الأشخاص من اكتتاب أو تسويق فيها.
11 20/06/02	التعليمة رقم 967	صادرة عن وزارة المالية، لتأسيس شركة التامين على الحياة "تالا" (تأمين لايف ألجيري) برأس مال اجتماعي قدره مليار دج من طرف شركة (CAAT).
11 20/07/06	اعتماد	تأسست شركة الكرامة للتأمينات CAARAMA ASSURANCE كشراكة بين (CAAR) و(CASH)، وعقود هذه الشركة تعرض عن طريق وكالات الشركتين مقابل عمولة، قدر رأسمالها بمليار دج، وتأسست لتحقيق تطوير فرع تأمينات الأشخاص بمنتجات جديدة وأساليب تسويق وتسيير مستحدثة.
أوت 2011	اعتماد	أنشئت شركة التامين والاحتياط و الصحة *SAPS* - ابتداء من سنة 2013 أصبحت تسمى الأمانة تأمينات- بالشراكة بين التعاضدية الفرنسية لتأمين تجار وصناعيي فرنسا وإطارات وأجراء قطاعي التجارة والصناعة (ماسيف) وشركة (*SAA*) وبنك التنمية المحلية(*BDL*) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) قدر رأس المال الاجتماعي لشركة *SAPS* بـ (2) مليار دج، حيث تحوز "ماسيف" على 41% في حين توزع النسبة 59 % التي يحوزها الطرف الجزائري كالتالي: 34 % للشركة *SAA* 10% لـ(*BADR*) و15% لـ (*BDL*).
2012	إعتماد	تعاضدية Le Mutualiste في تأمينات الأشخاص.
مرسوم تنفيذي 2013/03/28	13-114	متعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين وإعادة التأمين.
	13-115	معدل والمتمم للمرسوم رقم 95-343 والمتعلق بهامش الملاءة الأدنى في شركات التأمين.

2015	إعتماد		دخول شركة AXA الفرنسية (فرع أشخاص وأضرار)، وتم اعتماد شركة AGLIC .
2016	قرار		توجيه توبيخ للشركة GAMمن طرف لجنة CNA بسبب مخالفتها للتشريع كتحذير لها من أجل تصحيح سلوكها، ثم تعرضت لعقوبات لاحقة تمثلت في توقيف المدير العام لها بسبب عدم استجابتها.
05/16 2017/	سحب إعتماد		تعاضدية MAATEC
2020	قانون		سمح المشرع الجزائري لشركات التأمين بإجراء معاملات تأمين على شكل تكافل في في المادة 103من قانون المالية الجديد لسنة 2020 وبمادته 203 مكرر التي تتمم أحكام الأمر 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 جانفي سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات.
2021/02/23	المرسوم تنفيذي	رقم 21 - 81	مؤرخ في 11 رجب عام 1442 ويحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي و/أو إعادة التكافل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أدبيات الدراسة التالية: (لبوزي و بيشاري، 2019، الصفحات 8-10)؛ (علمي، 2021، الصفحات 12-15)؛ (غزال، 2019، الصفحات 100-104)؛ (DOUKANI, AKROUR, & DJEMA, 2017, pp. 13-15)؛ (KPMG, 2015, pp. 11-14)؛ (KPMG, 2019, p. 275)

من خلال ما سبق نستنتج أن أهم ما يمز هذه المرحلة (2011-2021) ما يلي:

- فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص؛
- تبني متطلبات متعلقة بهامش الملاءة المالية؛
- دخول شركات تأمين جديدة خاصة في تأمينات الأشخاص وانسحاب تعاضدية MAATEC؛ (CNA, 2018)
- السماح بممارسة نشاط التأمين التكافلي من خلال المرسوم تنفيذي رقم 21 -81. (علمي، إعادة التكافل الإسلامية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 21 -81، 2021، صفحة 14)

2.3بنية سوق تأمينات بالجز ائر:

يتكون سوق التأمين الجزائري من 23 شركة كآخر إحصائية صادرة عن وزارة المالية لسنة **2020**، مقسمة كما يلي:

شركة واحدة لإعادة التأمين عمومية: الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR؛

شركتين عموميتين متخصصتين: شركة متخصصة في ضمان قروض العقارات SGCI، وشركة متخصصة في ضمان قروض الصادرات CAGEX؛

12 شركة تأمين أضرار: خمسة منها عمومية (SAA، CAAT، CAAR،CASH)، وتعاونية CNMA، و5 شركات خاصة (2A، Alliance، سلامة، CIAR، GAM)، وشركتين برأسمال مختلط(AXA،TRUST) ؛ و**8 شركات تأمين أشخاص:** شركتين عموميتين (كرامة وTALA)، وتعاونية le mutualiste، وشركتين خاصتينMACIRVIE وCARDIF EL-DJAZAIR، وباقي الشركات AXAVIE، أمانة وAGLIC برأسمال مختلط. (Ministère des finances, 2020, p. 6) ويمكن توضيح هيكل سوق التأمين الجزائري من خلال الشكل الموالي:

شكل (02): هيكل سوق التأمين الجزائري

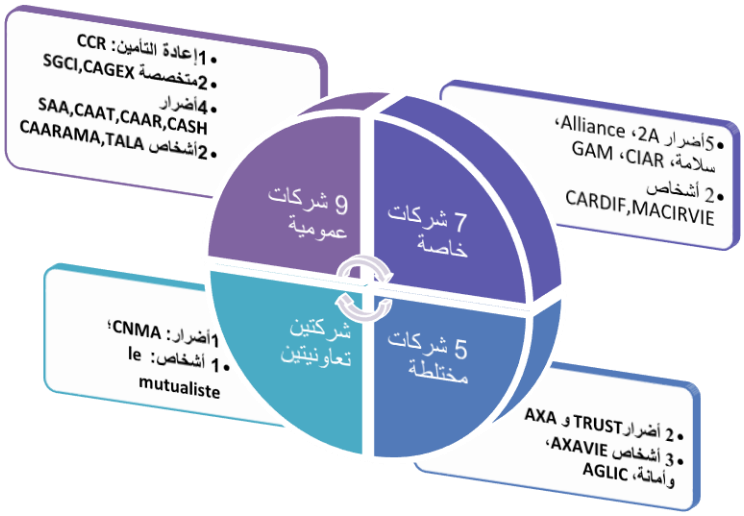

Source: (Ministère des finances, 2020, p. 6)

3.3 خصائص سوق التأمين الجزائري:

بالرجوع إلى التقارير الصادرة عن وزارة المالية نجد أن سوق التأمين الجزائري يتميز بما يلي:

1.3.3 ضعف النشاط: بالرغم من أهمية نشاط التأمين إلا أنه يشهد ضعفا في الجزائر، ونعرف ذلك من خلال قراءة في معدل التغلغل (النفاذ أو الاختراق) (Taux de pénétration)، (بلقوم و خليفة، 2012، صفحة 6) ويسمى أيضا بمؤشر عمق التأمين، (حبار، 2018، صفحة 103) ونعني به: النسبة بين رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين-خارج عمليات إعادة التأمين الدولية المقبولة-، وبين الناتج الداخلي الخام PIB؛ وبأكثر دقة هو حصة الناتج الداخلي المخصصة لشراء إنتاج التأمينات. (غفصي، 2019، صفحة 383) ويحسب وفق العلاقة التالية: معدل التغلغل= حجم رقم الأعمال لقطاع التأمين ككل/ الناتج الداخلي الخام. (موساوي و دادان، 2014، صفحة 32)

بملاحظة التقارير الخاصة بنشاط التأمينات في الجزائر والإحصائيات المتعلقة به خلال جميع السنوات من 2011 إلى سنة 2020، نجد أن هذا المعدل لم يتجاوز نسبة 1%، وهذا دليل على ضعف نشاط التأمين بالجزائر، بالرغم من المجهودات المبذولة من السلطات المعنية لترقيته والنهوض به.

أما بخصوص **كثافة التأمين (La densité d'assurance):** التي تعبر عن حساب أقسط التأمين لكل ساكن في بلد ما، أي إنفاق الفرد الواحد على خدمات التأمين. (غفصي، 2017، صفحة 238) ويحسب وفق العلاقة التالية: معدل الكثافة = مجموع المصاريف المتعلقة بالتأمين للمؤمنين/ عدد السكان. ويسمح هذا المعدل بالتثمين عبر الزمن فيما يتعلق بتطور استهلاك الخدمات التأمينية على المجتمع ككل، وهو مؤشر يستخدم للمقارنة بين البلدان، كما يتيح معرفة الكتلة من المجتمع النشطة والمؤمنة بمقارنتها ببعض، (موساوي و دادان، 2014، صفحة 33) وعليه نجد أن كثافة التأمين في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز قيمة 4000 دج لكل ساكن، أي لم تتجاوز 35 دولار خلال كل الفترة المدروسة، (Atlas, 2021)فقد بلغت خلال سنة 2019 كأعلى قيمة لها ما بلغ 3327 دج فقط، (Ministère des finances, 2019, p. 56) وهذا يرجع لعدة أسباب من بينها، نجاعة نظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر وشموليته لكافة فئات المجتمع وإجباريته،(Barkat, 2011, p. 6) إضافة لعدة أسباب أخرى من بينها تدني مستوى الدخل الفردي، نقص الثقة في التأمينات؛ ....إلخ؛ (غفصي، تحليل العوامل المؤدية لضعف طلب الأفراد على منتجات التأمين في الجزائر، 2019، الصفحات 20-21)

2.3.3 **هيمنة الشركات العمومية:** يعرف قطاع التأمين منذ الاستقلال على هيمنة شركات التأمين العمومية(بلقوم و خليفة، 2012، صفحة 6) خاصة الشركات الأربعة التالية (SAA، CAAT، CAAR، CASH)؛ التي تحتل على أكثر من نصف الأقساط المصدرة، (حبار،

2018، صفحة 103) فقد بلغت نسبتها مجتمعة 57% من حجم الإنتاج الكلي في سوق التأمين الجزائري ، (Ministère des finances, 2020, p. 8) وهذا ما يعكس حجم المحافظ التأمينية المهمة التي تحوزها، إضافة إلى خبرتها المكتسبة وثقة العملاء فيها؛

3.3.3 **ضعف تأمينات الأشخاص**: منذ تنفيذ قرار فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار سنة 2011 لم يتجاوز فرع تأمينات الأشخاص 10% من حجم الإنتاج الكلي، فقد بلغ نسبته سنة 2020 فقط 9% (Ministère des finances, 2020, p. 8) بالرغم من تقارب عدد تأمينات الأشخاص (8) مقارنة بعدد شركات التأمين على الأضرار (12) ؛ (علمي و بهلولي، واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)، 2021، صفحة 179)

4.3.3 **سيطرة فرع تأمينات السيارات على حجم الإنتاج**: يسيطر فرع تأمينات السيارات على حجم الإنتاج بنسبة تفوق 50%، (Ministère des finances, 2020, p. 12) وهذا يعود لإجباريته، وعدد المركبات الموجودة في الجزائر؛ (Omrani, 2016, pp. 41-47)

5.3.3 **تبعية حجم التعويضات لحجم الإنتاج**: يتميز سوق التأمين الجزائري بأن حصة كل شركة تأمين من حجم الإنتاج تقارب إلى حد كبير نسبتها من حجم التعويضات. (عيساوي و قرومي، 2021، الصفحات 110-112)

كما يتميز سوق التأمين الجزائري بنوع من الثبات من حيث المنتجات المعروضة والشركات، فمنذ تحرير السوق لم يشهد خروجا إلا سنة 2004 لشركة ستار هناء ولشركة الريان سنة 2006 وتعاضدية MAATEC سنة 2017.

4. تحليل وتقييم نتائج قرار الفصل على سوق تأمينات الأشخاص للفترة (2011-2020).

1.4 أثر قرار الفصل على عدد شركات التأمين أشخاص بالجزائر:

توجد 8 شركات كما رأينا سابقا، نوضحها في الجدول الموالي:

جدول (03): شركات التأمين أشخاص بالجزائر.

الشركة	الشعار	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني	نوعها
MACIR VIE	مصير للحياة MACIRVIE	2011/08/11	www.macirvie.com	خاصة SPA
TALA	TALA ASSURANCES	2011/04/17	www.tala.dz	عمومية SPA
Amana (SAPS)	amana ليكم و لي عزاز عليكم	2011/03/10	www.amana.dz	مختلط SPA
Caarama	caarama ASSURANCE DE PERSONNES	2011/03/09	www.caarama.dz	عمومية SPA
CARDIF ELDJAZAIR	CARDIF El Djazaïr	2006/10/11	www.cardifeldjazair.dz	خاصة SPA
AXA Vie	AXA ASSURANCE réinventons notre métier	2011/11/02	www.axa.dz	مختلط SPA
Le mutualiste		2012/01/05	www.lemutualiste.dz	عمومية تعاضدية
AGLIC	L'Algérienne Vie الجزائرية للحياة	2015/02/22	lalgeriennevie.dz	مختلط SPA

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المواقع الالكترونية المذكورة في الجدول وعلى موقع المجلس الوطني للتأمينات، متوفر على الرابط التالي: https://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance

إن قرار الفصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار أدى إلى زيادة عدد شركات التأمين على الأشخاص وبالتالي زيادة عدد شركات في سوق التأمين الجزائري ككل، حيث أن معظم شركات التأمين على الأضرار فتحت فروعا لها متخصصة في تأمينات الأشخاص.

2.4 أثر قرار الفصل على حجم الإنتاج في التأمينات الأشخاص (2011-2020):

يمكن ملاحظة تطور حجم الأقساط تأمينات الأشخاص ومقارنتها بتأمينات الأضرار وبحجم الإنتاج الكلي من خلال المنحنى التالي:

شكل رقم (03): تطور حجم الأقساط المكتتبة في التأمينات الأشخاص لفترة 2011-2020 الوحدة: مليون دج

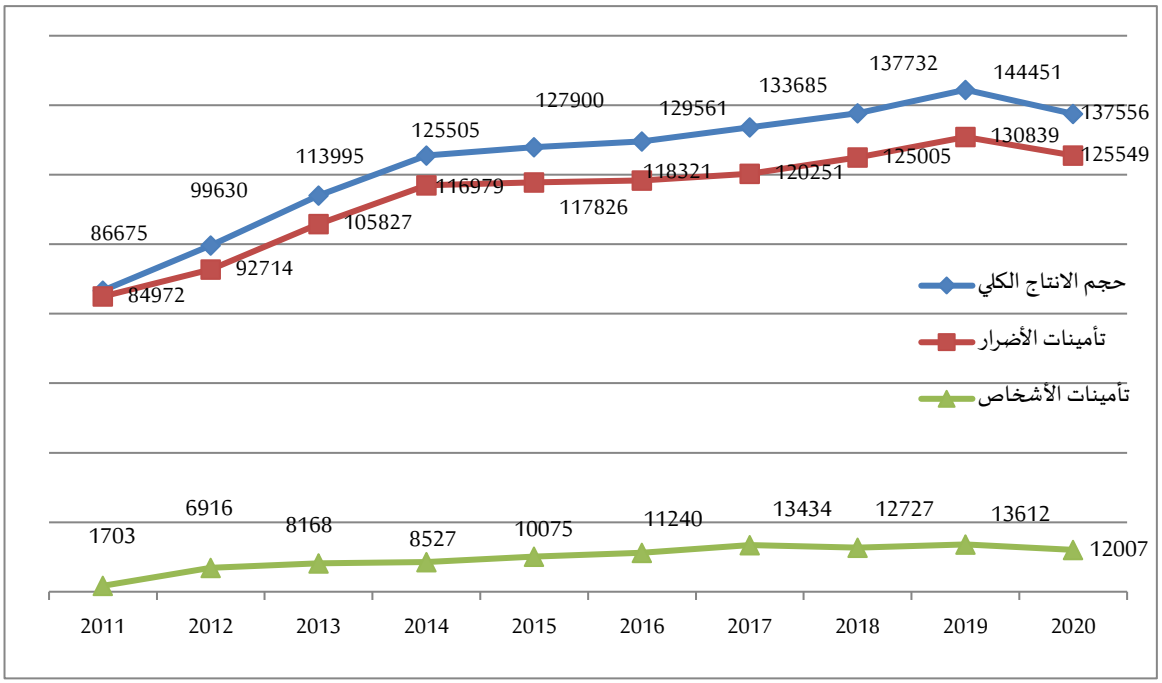

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية عن نشاط التأمينات بالجزائر خلال السنوات من 2011 إلى 2020.

ارتفع حجم الإنتاج سنة 2011 بـ 4,9 مليار دج أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بسنة 2010، بالرغم من زيادة اعتماد 6 شركات جديدة منها AXA في تأمينات الأضرار والباقي في تأمينات الأشخاص نتيجة لتطبيق قرار الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، وبالتالي ارتفع عدد الشركات إلى 22 مقابل 16 شركة في 2010. (Ministère des finances, 2011, p. 3)

وشهدت سنة 2012 حجم إنتاج قدر بـ 99.6 مليار دج وبذلك حققت أكبر معدل نمو15% خلال الفترة المدروسة، ويعود الفضل في هذه الزيادة لفرع تأمين السيارات بالدرجة الأولى وذلك نتيجة لزيادة حضيرة المركبات في الجزائر ولدخول شركات تأمينات الأشخاص حيز العمل وتقديم منتجات تأمينية جديدة مما يدل على نوعية الزيادة في الإنتاج فيه. (Ministère des finances, 2012, p. 3) وقد شهد فرع تأمينات الأشخاص زيادة في الإنتاج قدرها 5.212 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 306% وبذلك حقق أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لطرح منتجات جديدة في السوق ولبداية نشاط شركات التأمين على الأشخاص الفعلي.

أما في سنة 2013 ارتفع حجم الإنتاج بمبلغ 14 مليار دج محققا بذلك معدل نمو14% مقارنة بسنة 2012، وذلك بسبب زيادة شبكات التوزيع سواء الوكالات المباشرة (1097 وكالة مباشرة بزيادة 73 وكالة جديدة مقارنة بـ 2012) أو وكلاء التأمين (929 وكيل تأمين عام بزيادة 132) أو وسطاء التأمين (28 سمسار تأمين) وخاصة شبكة التأمين المصرفي (1400 فرع مصرفي) مما أدى إلى زيادة عملاء شركات التأمين.(Ministère des finances , 2013, p. 4) أما على مستوى تأمينات الأشخاص فقد شهد القطاع ارتفاعا 1.252 أي بزيادة قدرها 18 %.

في سنة 2014 تم تسجيل معدل نمو10% محققا بذلك ترجعا في التطور مقارنة بسنتين السابقتين، ويعود ذلك لانخفاض أسعار

النفط التي شوهدت خلال هذه السنة، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الخارجية.(Ministère des finances, 2014, p. 3) . وأيضا على مستوى تأمينات الأشخاص فقد شهد القطاع نموا قدره 4% لتكون بذلك هذه السنة قد حققت أدنى معدل نمو خلال الفترة المدروسة.وقد بقي هذا الأثر مستمرا لسنتين المواليتين حيث شهدتا معدل نمو 2% و1% على التوالي لقطاع التأمين ككل، والذي يعد الأدنى خلال السنوات المدروسة، لكن بالرغم من الوضع الاقتصادي الوطني آنذاك إلا أن سوق التأمين استطاع الحفاظ على نموه ولم يشهد تدهورا.؛ إلا أن فرع تأمينات الأشخاص شهد نموا قدره 18% و12% على التوالي.

وبحلول سنة 2017 ارتفع حجم الإنتاج بـ4 مليار دج، محققا بذلك معدل نمو قدره 3% مقارنة بسنة 2016، وهذا الانتعاش يعود إلى زيادة بـ2.1 مليار دج في تأمينات الأشخاص نتيجة إلى دخول شركة AGLIC حيز النشاط، حيث شهد الفرع نموا قدره 20%، إما في تأمينات الأضرار فيعود سبب النمو إلى إعادة تحديد معايير التسعير والتعريفات والخصومات المطبقة فيما يتعلق بالتأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية، بمعنى تم رفع قيمة قسط في عقود CAT-NAT. (Ministère des Finances, 2017, p. 4) . وقد شهدت هذه السنة أعلى نسبة لحصة فرع تأمينات الأشخاص من سوق التأمين ككل قدرها 11% منذ تطبيق قرار فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار.

وتم المحافظة على نفس نسبة النمو خلال سنة 2018 لفرع التأمينات ككل، وذلك لوجود نفس العدد من الشركات والاستقرار على نفس شبكات التوزيع المعتمدة، وشهدت تأمينات الأضرار زيادة في حجم الأقساط تفوق 4 مليار دج، أما تأمينات الأشخاص شهدت انخفاض في حجم الأقساط قدره 700 مليون دج، مما أدى إلى تراجع حصتها السوقية من 11% في سنة 2017 والتي تعد أكبر حصة لفرع تأمينات الأشخاص منذ تنفيذ قرار الفصل بينها وبين تأمينات الأضرار إلى 10% خلال سنة 2018. (Ministère des finances, 2018, p. 5).

أما سنة 2019 فقد شهد فرع تأمينات الأشخاص نموا قدره 7% أي بمبلغ 885 مليون دج، إلا أنه تراجع سنة 2020 ليشهد أدنى انخفاضا له قدر بـ-12% أي بمبلغ -1605 مليون دج، وهذا راجع لآثار جائحة كورونا على القطاع ككل، إلا أنه خلال هذين السنتين بقي الفرع محافظا على حصته السوقية من سوق التأمين ككل مقدرة بـ10%.

3.4 أثر قرار الفصل على الحصة السوقية لفرع تأمينات الأشخاص (2011-2020):

يمكن ملاحظة تطور الحصة السوقية لفرع تأمينات الأشخاص من سوق التأمين ككل من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تطور الحصة السوقية لفرع تأمينات الأشخاص خلال الفترة 2011 إلى 2020.

السنة	حصة فرع تأمينات الأشخاص	حصة فرع تأمينات الأضرار
2011	2%	98%
2012	7%	93%
2013	8%	93%
2014	7%	93%
2015	9%	92%
2016	9%	91%
2017	11%	89%
2018	10%	91%
2019	10%	91%
2020	10%	91%
المتوسط	8%	92%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية عن نشاط التأمينات بالجزائر خلال السنوات من 2011 إلى 2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ لكن تأمينات الأضرار تحتل النصيب الأكبر بنسبة تفوق 90% على مر السنوات؛ أما تأمينات الأشخاص لم تتجاوز 11 % منذ تطبيق قرار الفصل، وبحساب المتوسط خلال الفترة المدروسة فإن ما نسبته 92% من حجم الإنتاج يمثل أقساط تأمينات الأضرار و8% فقط لتأمينات الأشخاص بالرغم من مرور أكثر من 10 سنوات على قرار الفصل والعدد المعتبر لشركات التأمين على الأشخاص (8 شركات مقابل 12 شركة –الأضرار-)؛ إلا أن منتجات التأمين على الأشخاص لا تزال جديدة على المؤمن لهم ولم تشهد القبول عليها وذلك لعدة أسباب منها: سيادة الحساسية الدينية والقناعات التحريمية في المجتمع الجزائري، قلة ومحدودية النضج والتوعية التأمينية أو التهرب التأميني أي ضعف الثقافة التأمينية (قندوز، 2014، الصفحات 131-133) وأيضا نجاعة وشمولية الضمان الاجتماعي لأعداد كبيرة من المجتمع الجزائري ساهمت في العزوف عن منتجات التأمين على الأشخاص.

بالرجوع إلى التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية نجد أن متوسط حجم الإنتاج في الفترة المدروسة تسيطر عليه شركات التأمين العمومية بنسبة 61.77% وبصفة أساسية شركات التأمين على الأضرار الأربع (SAA، CAAT، CAAR، CASH) والتي تستحوذ على نسبة 60% والباقي 1.77% فقط لشركة كرامة وTALA، مقابل 24.44% للشركات الخاصة، و9.79% للتعاونيات، والباقي 4% للشركات برأسمال مختلط.

كما يمكن تقسيم الإنتاج على حسب منتجات التأمين فنجد أنه على مر سنوات المدروسة يهيمن فرع تأمينات السيارات على ما يفوق نصف حجم الأقساط المصدرة بمتوسط قدره 53.44%، ويرجع ذلك لإجبارية التأمين على المركبات فيما يتعلق بمنتج المسؤولية المدنية (RC) والارتفاع المستمر لعدد المركبات في الجزائر، يليه فرع تأمين الممتلكات بنسبة 35.33% و5.44% لفرع تأمين النقل، و1.5% لأقساط المكتتبة في فرع تأمين الأخطار الفلاحية والباقي للفروع الأخرى.

ويمكن تمثيل حصة تأمينات الأشخاص من سوق التأمين ككل خلال الفترة من 2011 إلى 2020 من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (04): حصة فرع تأمينات الأشخاص من سوق التأمينات ككل خلال الفترة 2011-2020.

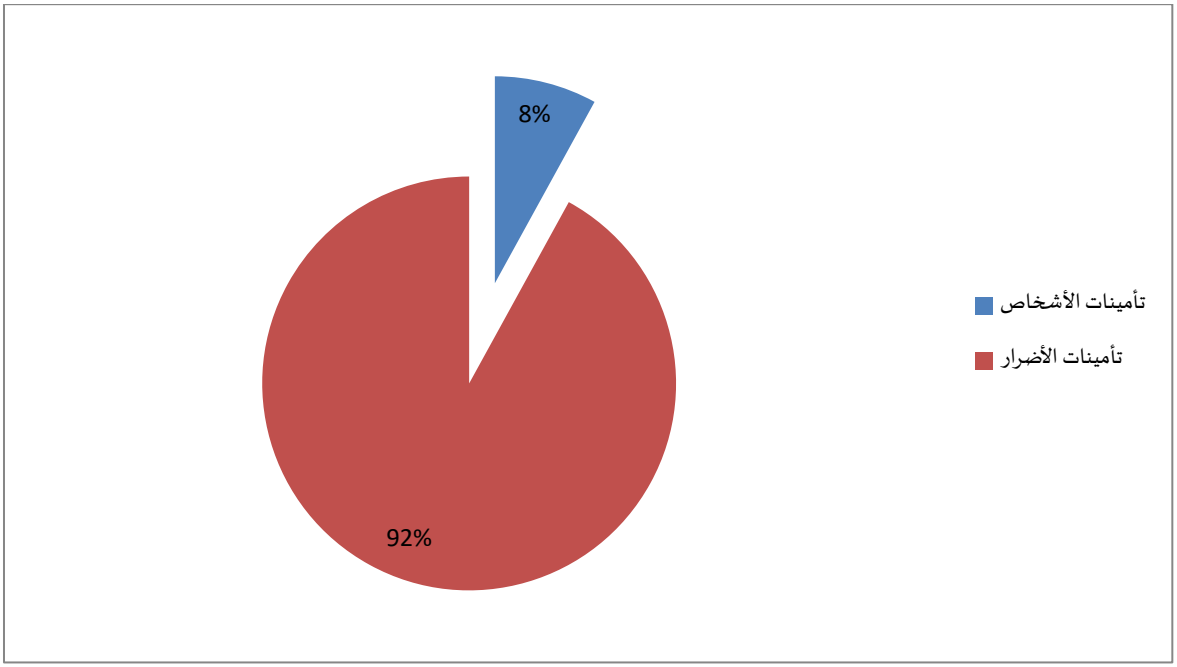

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

4.4 أثر قرار الفصل على منتجات تأمينات الأشخاص:

يمكن ملاحظة تطور حجم الاكتتاب في منتجات تأمينات الأشخاص من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (05): تطور حجم الاكتتاب في منتجات فرع تأمينات الأشخاص خلال الفترة 2013 إلى 2020.

السنة	ت. الحوادث		ت. الأمراض		ت. المساعدة		ت.الحياة.الوفاة		الرسملة		الاحتياط الجماعي		المجموع
2013	1475	18%	647	8%	1666	20%	2303	28%	0	0%	2075	25%	8168
2014	1462	17%	457	5%	2211	26%	2360	%28	27	0%	2011	24%	8527
2015	1499	15%	480	5%	2690	27%	3163	31%	19	0%	2223	22%	10075
2016	1596	14%	579	5%	2819	25%	3974	35%	0	0%	2270	20%	11240
2017	1694	13%	122	1%	2961	22%	5414	40%	0	0%	3244	24%	13434
2018	1552	12%	77	1%	2689	21%	5153	40%	12	0%	3244	25%	12727
2019	1492	11%	105	1%	2531	19%	5265	39%	15	0%	4202	31%	13612
2020	1302	11%	822	7%	724	6%	5580	46%	11	0%	3568	30%	12007
الحصة	%14		4%		21%		36%		0%		25%		100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية عن نشاط التأمينات بالجزائر خلال السنوات من 2013 إلى 2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حصص المنتجات لفرع تأمينات الأشخاص مستقرة لحد كبير، فقط في سنة 2020 شهد تذبذبا، نتيجة للانخفاض الذي شهده فرع التأمين الأشخاص بنسبة 12٪ مقارنة بسنة2019. وقد أثر هذا الانخفاض على جميع منتجات التأمين الأشخاص باستثناء فرعي "الأمراض" و "الحياة -الوفاة" اللذان سجلا على التوالي 717 مليون دج و 315 مليون دج كزيادة في حجم الأقساط المكتتبة. وقد ميز منتج "المساعدة" انخفاضاً حاداً من حيث حجم الأعمال. وارتفع الأخير من 2 مليار دينار في 2019 إلى 724 مليون دينار في 2020 أي بنسبة 71٪. ويرتبط هذا الانخفاض بشكل أساسي بالأزمة الصحية التي سببها فيروس كوفيد 19 ، والتي أدت إلى قيود على السفر إلى الخارج.

وبحساب المتوسط العام خلال الفترة المدروسة نجد أن تأمينات الحياة-الوفاة يمثل أعلى نسبة مقدرة بـ36%، نتيجة لإجبارية هذا الفرع في حالة الحصول على قرض؛ يليه منتج الاحتياط الجماعي والذي يمثل 25%، والذي تعتمده العديد من الشركات لعمالها، يليه منتج تأمينات المساعدة ومنتج تأمينات الحوادث بنسب 21% و14% على التوالي والمنتج الأخير تأمينات الأمراض أين يحتل 4% فقط من مجموع الاكتتاب في تأمينات الأشخاص. ولم يشهد تأمين الرسملة أي حصة من حجم الاكتتاب في تأمينات الأشخاص بالرغم من أهميته، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): متوسط حصص منتجات تأمينات الأشخاص بالجزائر.

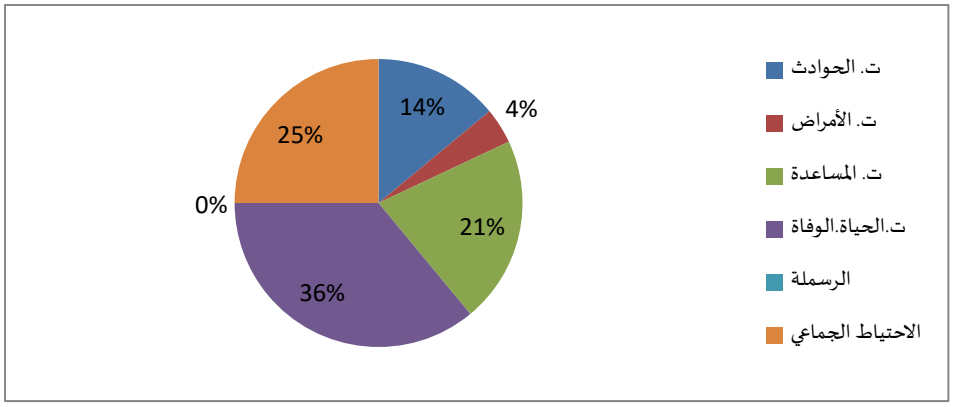

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

5.4دراسة حجم التعويضات المدفوعة في فرع تأمينات الأشخاص خلال 2011-2020:

يمكن تتبع تطور حجم التعويضات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (06): دراسة حجم التعويضات المدفوعة في فرع تأمينات الأشخاص خلال 2011-2020

السنوات	إجمالي المطالبات المدفوعة	مطالبات فرع تأمينات الأشخاص	نسبة فرع تأمينات الأشخاص من التعويضات(%)
2011	43.176	299	0,7%
2012	50.706	876	1.7%
2013	54.059	1840	3%
2014	61.832	2278	4%
2015	71.088	2872	4%
2016	69.562	2716	4%
2017	70.640	3811	5%
2018	69.497	3911	6%
2019	74.544	4908	7%
2020	62.361	4883	8%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية عن نشاط التأمينات بالجزائر خلال السنوات من 2011 إلى 2020.

شهدت سنوات من 2010 إلى 2015 تزايد مستمر في حجم التعويضات المدفوعة، حيث سجلت سنة 2015 أعلى مبلغ تعويض مدفوع قدر بـ71 مليار دج ويعود ذلك إلى تنفيذ الاتفاقية التي تهدف إلى تنظيف ملفات الاستئناف (الطعون recours) بمتوسط تكلفة "ARCM" التي أبرمها الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR) مع شركات تأمين على الأضرار، لتصفية الملفات المتعلقة بالسنوات المالية 2010 و2011 و2012. (Ministère des finances, 2015, p. 20) وقد سجلت سنوات 2016 و2018 و2020 انخفاضا طفيفا في حجم التعويضات المدفوعة؛

إن ما يميز متوسط حجم التعويضات المدفوعة خلال الفترة المدروسة حسب الفروع هو: 94% من حجم التعويضات المدفوعة موجه لفروع تأمينات الأضرار والباقي 6% فقط للتأمينات الأشخاص، وهي نسبة متوقعة مقارنة بمتوسط حجم الإنتاج؛.

أما ما يميز متوسط حجم التعويضات المدفوعة خلال الفترة المدروسة حسب الشركات هو: 6% للشركات التأمين الأشخاص حيث نسبة 1% لكل من شركة كرامة، TALA، أمانة، كارديف الجزاير، MACIR VIE، وAXA Vie.

5. خاتمة:

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- بالرغم من مرور أكثر من عقد على تطبيق قرار فصل تأمينات الأضرار على الأشخاص إلا أن الأرقام لا تزال متواضعة جدا ولا ترقى للمستوى المطلوب، حيث كان الأثر فقط على عدد شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الأشخاص أين ارتفع عددها إلى 8 شركات والتي تعد مناسبة جدا مقارنة بعدد شركات تأمينات الأضرار (12 شركة)، أما من حيث المنتجات التأمينية على الأشخاص المقدمة فقد تفردت هذه الشركات بتقديم 6 منتجات تشهد نوعا من الاستقرار والثبات من حيث الحصص السوقية والمبالغ التأمينية؛
- لم تتجاوز حصة تأمينات الأشخاص 11% من إنتاج سوق التأمين ككل؛ وقد بلغ متوسط حصة إنتاج تأمينات الأشخاص خلال الفترة (2011-2020)ما نسبته 8%فقط، وهذا ما يعكس عدم إقبال المؤمن لهم لمنتوجات تأمينات الأشخاص بالرغم من الاصلاحات المتواصلة على هذا القطاع والجهودات المبذولة من قبل السلطات المختصة للنهوض بهذا القطاع، وقد يعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:
- ضعف الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري؛
- تأثير الوازع الديني لدى الفرد الجزائري؛
- ضعف الدخل الفردي للمواطن الجزائري؛
- عدم التسويق الجيد للمنتجات التأمين على الأشخاص من قبل الوكالات وشركات التأمين على الأشخاص؛
- كفاءة نظام التأمينات الاجتماعية الاجبارية في الجزائر؛
- طرح منتوجات تقليدية غير مناسبة للمتطلبات الفرد الجزائري؛
- نقص ثقة المؤمن لهم في شركات التأمين.

لذلك توصي هذه الدراسة بضرورة لابد بذل جهود مضاعفة من قبل شركات التأمين على الأشخاص من أجل التعريف بمنتوجات والتغطيات المقدمة في تأمينات الأشخاص، كما يجب ابتكار منتوجات تتماشى ومتطلبات الفرد الجزائري، مثل منتجات التأمين التكافلي الإسلامي، وأيضا تأطير كوادر بشرية لتسويق هذه المنتجات.

6. قائمة المراجع:

1. Atlas. (2021). the algerian insurance market . Consulté le 12 21, 2021, sur atlas-mag: https://www.atlas-mag.net/en/article/the-algerian-insurance-market-1
2. Barkat, M. E. (2011, 11 24). Marché Maghrébin des assurances. Bulletin des assurances,N°15, .
3. CNA. (2018). Societes-d-assurance. Consulté le 12 06, 2021, sur CNA: https://cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/MAATEC
4. DOUKANI, S., AKROUR, S., & DJEMA, H. (2017). Le Secteur des Assurances en Algérie :Un Etats des Lieux. Revue Algérienne d'Economie et de Management .
5. KPMG. (2015). Guide des assurances en Algérie-2015. Algérie: Edition ELLIPSE.
6. KPMG. (2019). Guide investir en Algérie-2019. Algérie: ELLIPSE.
7. Ministère des finances . (2013). Activité des assurances en Algérie. ALGER: Direction des assurances.
8. Ministère des finances. (2020). Activité des Assurances en Algérie, Rapport annuel. Alger: Direction des assurances.
9. Ministère des finances. (2019). Activité des Assurances en Algérie-2019, Rapport annuel. Alger: Direction des assurances.
10. Ministère des Finances. (2017). Activité des Assurance en Algérie. alger: direction des assurance .
11. Ministère des finances. (2011). Activité des assurances en algérie. alger: Direction des assurances.
12. Ministère des finances. (2014). Activité des assurances en Algérie. Alger: Direction des assurances .
13. Ministère des finances. (2015). Activité des assurances en Algérie. Alger: Direction des assurances.
14. Ministère des finances. (2018). Activité des Assurances en Algérie. Alger: Direction des assurances.
15. Ministère des finances. (2012). Activités des Assurances en Algérie. ALGER: Direction des assurances.
16. Omrani, T. (2016). Les déterminants de la sinistralité en assurance automobile: Cas de la compagnie Algérienne des Assurances. Revue des Sciences commerciales et de gestion .
17. توفيق عيساوي، و حميد قرومي. (2021). دراسة تحليلية لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2018. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية .
18. توفيق غفصي. (2019). تحليل العوامل المؤدية لضعف طلب الأفراد على منتجات التأمين في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية .
19. توفيق غفصي. (2017). مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة (2011-2015). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .
20. حسيبة علمي. (2021). إعادة التكافل الإسلامية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 21 -81. الملتقى الوطني: التأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير. قسنطينة: كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر.
21. حسيبة علمي. (2021). حاجة شركات التأمين التكافلي لإعادة التأمين لتعزيز هامش الملاءة المالية - دراسة قياسية لشركة سلامة لتأمينات (2009-2019). لمؤتمر الدولي: التكامل بين التمويل الاجتماعي والتأمين التكافلي كآلية للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر (المتطلبات، الآفاق،الحلول). أفلو: المركز الجامعي أفلو.
22. حسيبة علمي. (2020). واقع سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر. ملتقى وطني الرابع حول التأمين المؤسساتي. خميس مليانة: كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة.

23. حسيبة علمي، و فيصل بهلولي. (2021). واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2010-2018). المجلة الجزائرية للأمن والتنمية .
24. ريم لبوزي. (2018). فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بين النتائج الواقعية وضعف الثقافة التأمينية في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات .
25. ريم لبوزي، و كريم بيشاري. (2019). نجاح إصلاحات قطاع التأمين رهينة معالجة إشكالية ضعف ثقافة التأمين (2006-2017). مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي .
26. طارق قندوز. (2014). تأمينات الأشخاص بالجزائر بين الخلفية الدينية والثقافة التأمينية، الواقع والآفاق. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، الصفحات 116-138.
27. عبد الرزاق حبار. (2018). الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين في الجزائر-خلال فترة 2000-2016. مجلة الاقتصاد والمالية
28. عمر موساوي. (2016). محددات إيراد التأمين على الأشخاص في قطاع التأمين الجزائري-دراسة حالة: الشركة الوطنية للتأمين (SAA). أطروحة دكتوراه . كلية SECG، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
29. عمر موساوي، و عبد الغني دادان. (2014). -محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990-2012. مجلة الباحث .
30. فريدة بلقوم، و الحاج خليفة. (2012). تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر –دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس والمغرب. الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاقه التطوير-تجارب الدول. كلية SECG، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
31. محمد دبوزين. (2017). وضعية سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية .
32. نسرين غزال. (2019). التوجهات الحديثة لتأمينات المسؤولية المدنية في الجزائر، ، المجلد3، العدد1، . مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال .